

التقرير اليومي

2007/2/13

ترجمات من الصحف ومراكز الدراسات الأمريكية

الناخبون الديمقراطيون متشائمون

بقلم مارغريت تاليف، ماكلازني، 2007/2/9

يلوم الديمقراطيون الجمهوريين، في واشنطن، بسبب فشل مجلس الشيوخ حتى الآن بالتصويت على قرار يعارض زيادة عدد الجنود في العراق. لكن في الداخل وعلى الأرض، يقول بعض الناخبين بأن أعداء كهد هذه لم تعد جيدة بشكل كافٍ الآن. فكونهم إعتدوا على الطرح بأن الديمقراطيين سيفرضون تحولاً في المسار في العراق إذا ما فازوا وسيطروا على الكونغرس، فقد بدأ صبر بعض الناس الذين ساعدوا الديمقراطيين للوصول الى الكونغرس بالنفاد. فهم مستأؤون لأن الديمقراطيين إستثمروا طاقات كبيرة جداً بقرار غير ملزم ومن ثم أسقطوا خطة مجلس الشيوخ الثنائية المؤيدة من الحزبين. ف "جون وورنر" الجمهوري و "كارل ليفين" الديمقراطي هما كحبة البطاطا الساخنة عندما يقوم القادة الجمهوريين، الداعمين للرئيس بوش، بمناورتهما وحشرهما بالزاوية.

فالخدعة الكاملة أخذت شكل نقاش رسمي أو تصويت في مجلس الشيوخ حول خطط بوش بالنسبة للعراق. ومن المتوقع أن ينطلق مجلس النواب، المتحسس لنفاذ صبر الناخبين، في الأسبوع المقبل، بخطة جديدة له بدلاً من إنتاج مجلس الشيوخ.

"لقد تكلم الناس بوضوح جيد في تشرين الثاني ولم يحصل شيء"، قال بيل فاهرنياو، وهو مسوق بضائع من بلو آيلاند، ضاحية في شيكاغو، "هذا محبط جداً".

"لقد كانوا حذرين بشكل زائد عن الحد، الى درجة عدم إنجازهم أي شيء حقاً"، قالت ليزا رون وهي طبيبة نفسية من أوك بارك. "إعتقدت بأن الديمقراطيين سيكونوا أكثر وضوحاً بكثير حول ذلك التصويت (على القرار)، وكذلك أكثر نشاطاً".

إن تلك الإنتقادات لا تتطابق وخطاب ديمقراطيي مجلس الشيوخ، الذين يقولون بأنهم يؤسسون بإتجاه تصويت حاسم حول الحرب.

جدال العراق وهيمنته للأسبوع الثاني على الكونغرس

تحليل أندريا سيروك ، مؤسسة المنشورات الوطنية الأمريكية، 2007/2/9

قال جاك مورثا، رئيس لجنة المخصصات الدفاعية، بأنه يتوقع تمرير القرار بدعم ثنائي من الحزبين.

أولاً، كان مجلس الشيوخ مربكاً كلياً بجهوده في معالجة قرار يعارض خطة الزيادة للرئيس بوش في العراق. أما الآن، فالقضية تنتقل الى مجلس النواب، الذي قام بوضع جدول زمني لثلاثة أيام كاملة من النقاش حول المسألة في قاعة الهيئة التشريعية، تبدأ في 13 شباط. فالتصويت على القرار - الذي لم يدون بالكامل حتى الآن - متوقع ليلة 15 شباط.

وكانت الفكرة الأساسية لمجلس النواب هي إنتظار مجلس الشيوخ للقيام بتبني قرار ما- أو قرارات- وإحضاره لمجلس النواب لدرسه. وكان يُنظر الى مجلس الشيوخ على أنه على الطريق الصحيح مع قرار ثنائي (مؤيد من الحزبين)، مقدّم بشكل مشترك من قبل السيناتور جون وورنر (عن فرجينيا)، والسيناتور كارل لفين (عن ميتشيغان)، وهما الرئيسان السابق و الحالي للجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ.

لكن في اليوم الذي بدأ فيه مجلس الشيوخ بالعمل على مشروع قرار وورنر- لفين، برز خلاف إجرائي. فقد قال القيادي الجمهوري، ميتش ماك كونييل، بأنّ مجموعته الكاملة في الهيئة التشريعية قد تصوت ضد دراسة طرح وورنر- لفين إلا إذا وافق الديمقراطيون أيضاً على دراسة بدائل أخرى للحزب الجمهوري- وللحصول على 60 صوتاً للموافقة على أي منها.

وقد رفض هاري ريد، قائد الأكثرية في مجلس الشيوخ، كلا الشرطين. وبذلك، صوت الجميع لصالح إحضار مشروع قرار وورنر- لفين الى قاعة الهيئة التشريعية رسمياً للمناقشة، ما عدا اثنين من الحزب الجمهوري (واستلزم ذلك 60 صوتاً لضمان عدم التعطيل، وتمكن ريد من جمع 49 صوتاً فقط).

أما بقية الأسبوع، فقد إستمرت المفاوضات بين الزعيمين السياسيين (كونيل وريد)، في حين ذهب أعضاء مجلس الشيوخ المستقلين الى الهيئة التشريعية لتقديم وجهات نظرهم المستقلة عن الحرب والزيادة. وإنتهى الأسبوع بوعد من ريد بأنّ مجموعته التشريعية ستعود للقرار، "قبل أن تعلموا بالأمر"- لكن مع الأجنحة الرسمية العازمة على دراسة مستوى الميزانية لبقية سنة 2007 المالية.

هل سيكون تركيا رئيس إسلامي؟

بقلم مايكل روبين، أميركان انتربرايز، 2007/2/2

في حين لم تبدأ الحملات الرئاسية رسمياً بعد، فإنّ حرارة الموسم الإنتخابي في تركيا قد بدأت بالإرتفاع. ففي الربيع، سيقوم البرلمان التركي بإختيار رئيس ليحل مكان الرئيس الحالي أحمد نجديت سيزر، الذي تنتهي ولايته، التي دامت سبع سنوات، في 16 أيار 2007. ففي 4 تشرين الثاني 2007، أو قبل ذلك، سيتوجه الأتراك الى مراكز الإقتراع لإختيار برلمان جديد. ولن تشكل هذه السنة علامة فارقة فحسب حيث سيقوم الأتراك، للمرة الأولى منذ العالم 1973- وقبلها في العام 1950- بتنصيب رئيس وبرلمان جديدين في السنة نفسها، لكن إنتخابات هذه السنة ستؤثر أيضاً على مستقبل تركيا أكثر مما فعل أي إنتخاب آخر خلال نصف قرن مضى. فإذا ما فاز رئيس الوزراء رسيب طيب أردوغان بالرئاسة، وحافظ حزبه، حزب العدالة والتنمية، على

أكثرية البرلمانية، فإنّ الإسلاميين سيسيظرون على كل الوزارات التركية ويكونوا في مواضع ملائمة للعمل على إزالة العلمانية وإعادة تعريف جديد للدولة والمجتمع.
وإذا ما إرتقى أردوغان سدة الرئاسة في قصر لانكيا- البيت الأبيض التركي- فإنّ الأتراك سيواجهون احتمال أن يكون لديهم رئيس إسلامي وسيدة أولى تضع وشاحاً على رأسها على الطريقة السعودية.

وقد غذى إحتمال كهذا التوقعات حول تدخل الجيش التركي، الذي عمل، تقليدياً، كحارس للعلمانية وللدستور التركي. فمثلاً، وفي كانون الأول 2006، نشرت صحيفة نيوزويك مقالة بعنوان "الإنقلاب المقبل" تتكهن فيه بفرصة نسبتها 50% لجهة سيطرة الجيش على تركيا هذه السنة.

وفي حين أنّ القلق حول العلمانية التركية مبرر، فإنّ الخوف من التدخل العسكري لا داعي له. فلن يكون هناك إنقلابات عسكرية أخرى في تركيا. وقد يكون أردوغان مستعد لإشعال أزمة دستورية بمواصلته طموحه الشخصي، والمثابرة على أجندة إيديولوجية. إلا أنّ المؤسسات المدنية التركية تعتبر قوية بشكل كافٍ لمواجهة التحدي. فالخطر الأكبر على الديمقراطية التركية لن يكون في تدخل الجيش التركي، إنما في التدخل الحسن النية، لكن الساذج، للديبلوماسيين الأميركيين الساعين للإستقرار والتقليل من أهمية التهديد الإسلامي.

ما الذي يجب على واشنطن فعله؟

عبر الطيف السياسي، يدرك الأتراك الأزمة التي تلوح في الأفق. فإذا ما قام برلمان البطة العرجاء بتثبيت أردوغان كرئيس، فقد يكون هناك تظاهرات في الشارع وإحتجاجات عنيفة. إذ لا يزال المسؤولون، على مساحة تركيا، قلقين من هجوم حزب العدالة والتنمية على العلمانية. ماذا تعني سيناريوهات كهذه بالنسبة لواشنطن؟ قد تبدو الديمقراطية التركية ملتقة ومعقدة، لكنها ناجحة. فتركيا دولة علمانية وستكافح أجندة أردوغان بطريقتها الخاصة، وعلى المسؤولين الأميركيين أن يكونوا صبورين ولا يفعلوا شيئاً لجهة التلميح الى تأييد حزب العدالة والتنمية، ورئيس الحكومة أو طموحاته. وفي حين أنّ كل ديبلوماسي يفضل وجود إستقرار، فإنّ المصالح الأميركية يجب أن تبقى متجذرة في نظام ديمقراطي علماني قوي لتركيا بدلاً من زعيم سياسي وحيد. وعلى واشنطن أن لا تفعل شيئاً لإضعاف العلمانية التركية أو التقليل من أهمية المخاطر التي تواجهها (هذه العلمانية).

وهنا، فإنّ الإدارة الأميركية هي على المسار الخاطئ. فبعدما أرسل سيزر وبايوكانيت تحذيراتهم لأردوغان، حشر روس وبلسون، السفير الأميركي في تركيا، نفسه بالجدال للدفاع عن رئيس الوزراء وأهمل الهواجس المتعلقة بإزالة العلمانية. وللعهد نقول بأنّ ويلسون يعكس، فقط، موقف من هم أرفع منه مقاماً. وفي 14 كانون الأول 2005، وما أن تحرك أردوغان لتفريغ الأجهزة القضائية والتعليمية من مضمونها، وصف دانييل فريد، مساعد وزير الخارجية الأميركي للشؤون الأوروبية والأوراسية، حزب العدالة والتنمية "كنوع من الترجمة الإسلامية للحزب الديمقراطي المسيحي"، والأمر ليس كذلك.

قال أردوغان ذات مرة ساخراً: "إنّ الديمقراطية تشبه واسطة نقل عامة. تركيبها حتى تصل لمقصدك ثم تنزل منها". وفي حين يقترب موعد الإنتخابات الرئاسية، يقترب أردوغان من مقصده. فالديمقراطية المرنة تنجح إزاء إحتمال قيام أزمة دستورية. وعلى واشنطن أن تترك الديمقراطية تأخذ مسارها، حتى لو عني ذلك عدم إستقرار على المدى القصير.

.....

روسيا تعد لحروب المستقبل

شبكة الدراسات الأمنية الدولية، 2007/2/12

[يباشر الجيش الروسي العمل على خطة إحترازية طموحة لدعم وتقوية القوات التقليدية في القارة والمحافظه على قدرة القوة النووية الحاسمة مقابل القوة الدفاعية الوطنية الأميركية]. هذا ما ذكره سايمون سارادزيهان في تقرير له من موسكو لمؤسسة ISN Security Watch (2007/2/12).

فالجيش الروسي سينفق ما مجموعه 5 مليارات روبل (189 مليار دولار)، ما بين العام 2007 وحتى العام 2015 لإستبدال 45% من ترسانته الحالية بأنظمة تسلح جديدة تبدأ من صواريخ بالستية يتم إطلاقها من غواصات الى حاملات طائرات جديدة لمهمات بعيدة في المياه العميقة، وهو ما يعكس إنبعاث روسيا كلاعب عالمي.

وبحسب تصريح رسمي، أخبر وزير الدفاع سيرغي إيفانوف البرلمان الإتحادي في 8 شباط، بأنّ التسلح الجديد والتدريب الدقيق والصارم يجب أن يجعل آلة الحرب الروسية مستعدة للمستقبل. "هناك تحولات سياسية أساسية وبالغة الأهمية لما يجري في العالم. القوات المسلحة بحاجة لأن تكون مستعدة لحروب المستقبل"، بحسب ما قال وزير الدفاع الروسي الذي يمسك بموقع نائب رئيس الوزراء أيضاً، وهو أحد المنافسين المحتملين في السباق الرئاسي للعام 2008.

ومن ضمن برنامج تسلح 2007-2015 لوزارة الدفاع، فإنّ الجيش الروسي سينفق ما مجموعه 300 مليار روبل على الخطة الإحترازية هذه السنة وحدها، بحسب إيفانوف. وكانت ميزانية الدفاع الروسية تتزايد بثبات وذلك بفضل النمو الإقتصادي الذي غذته أسعار النفط المرتفعة والإنتعاش الإقتصادي للمستهلك. ونتيجة الزيادة بعائدات الميزانية للدولة الفيدرالية، زادت وزارة الدفاع ميزانيتها من 214 مليار روبل، في العام 2001، الى أربعة أضعاف لتبلغ 821 مليار دولار هذه السنة.

ويقول الخبراء بأنّ إنغماس وزارة الدفاع بالورشة يعكس رغبة الكرملين بتحويل النهضة الإقتصادية المستمرة الى مكاسب جيوسياسية عن طريق دعم وتعزيز القوات التقليدية مع المحافظة على ما يُسمى بالقدرة التدميرية الأكيدة للقوة النووية الإستراتيجية لعرض العضلات على المدى القصير والمتوسط أمام الدول المجاورة المتاخمة لها، وعبر العالم على المدى الطويل.

"وتبرهن الخطة الإحترازية بأنّ روسيا تريد، على الأقل، الحصول على القدرة للشروع بمد نفوذها السياسي-العسكري، على المستوى الإقليمي في الحد الأدنى"، قال رسلان بوكهوف، مدير مركز تحليل الإستراتيجيات والتقنيات (CAST)، وعضو المجلس العمومي لوزارة الدفاع، لـ ISN Security Watch، يوم السبت في مقابلة هاتفية.

أما إيفان سافرنشاك، مدير مكتب موسكو في واشنطن، المؤسسة الأمنية العالمية ومركزها واشنطن، فقد وافق على ذلك الكلام قائلاً: "هذه إشارة الى أنّ روسيا تريد توسيع مشروعها بمد نفوذها في العالم"، وذلك في مقابلة هاتفية مع ISN Security Watch يوم الأربعاء.

وكان الخبراء قد أشاروا، تحديداً، الى أنّ الحديث عن إنجاز حاملات طائرات جديدة كان إحدى الإشارات التي تدل على أنّ روسيا تسعى لتوسيع نطاق نفوذها. إنّ القرار بإنجاز المزيد من هذه الحاملات قد يتم في العام 2009، وهذا التصريح للخبراء إستشهد بكلامه إيفانوف. فالبحرية الروسية لديها حالياً حاملة طائرات تعود للحقبة السوفياتية وسيكون عليها بناء حاملات جديدة بدءاً من الصفر، بما أنّ الصانع الوحيد لهذه السفينة الحربية في الحقبة السوفياتية موجود في أوكرانيا، البلد المستقل حالياً.

وكجزء من الإنغماس بهذه الورشة، سينجز الجيش ما مجموعه 31 سفينة للبحرية من العام 2007 وحتى 2015، بحسب إيفانوف. كما أن الجيش سيحصل على تسليح جديد من 40 دبابة، 97 كتيبة مشاة، و50 كتيبة من الكتائب المحمولة جواً ضمن البرامج العسكرية 2007-2015، قال إيفانوف.

وكجزء من الإصلاحات، فإنّ الجيش سيتوقف أيضاً عن إنجاز تسليحه بشكل مباشر وسيعتمد على الوكالة الفيدرالية لتسليم السلاح. وقال إيفانوف بأنّ هذه الوكالة ستصبح في الخدمة بشكل كامل في العام 2008 لتدبير السلاح، التجهيزات ومواد أخرى لصالح كل ما يُسمى بوكالات السلطة. وفي هذا التقرير، أكد الوزير أيضاً على حق الجيش القيام بضرية تقليدية وقائية وإستبعاد أية تخفيضات جديدة في مجموع فريق القوة البشرية المؤلفة من 1,1 مليون شخص، لكنه أكد على أنّ حصة الجنود المحترفين المكونة من عامة الشعب ستستمر بالتزايد.

كما ذكر الوزير بأنّ روسيا قد تتبنى عقيدة عسكرية جديدة بعد سنوات عديدة من الآن، ما إن يتم صياغة وثيقة أمنية وطنية جديدة وإعادة التأكيد على خطط لتحل مكان القطاع العسكري المتواجد بوحدات عسكرية إقليمية.

"إنّ العقيدة الجديدة ضرورية لصياغة رد تجاه توسع الوجود الأميركي في الساحة الخلفية لروسيا"، قال الجنرال بوري بالوفسكي، رئيس أركان الجيش (المسؤول عن مساعدة القائد في عمليات التخطيط والمراقبة) للقوات المسلحة، في ملاحظات له نشرت على موقع وزارة الدفاع على شبكة الإنترنت في 9 شباط. "هدفت خطة القيادة العسكرية الأميركية الى المحافظة على قيادتها العالمية وتوسيع وجودها الإقتصادي، السياسي والعسكري، في مناطق النفوذ التقليدية لروسيا"، وهو ما أصبح يشكل قمة التهديد للأمن الوطني الروسي، قال بالوفسكي.

ومن بين أمور أخرى، يوفر برنامج التسليح بناء محطات رادار للإنذار المبكر "أقل كلفة وأكثر فاعلية" على الحدود الروسية، بحسب إيفانوف. وقال بأنّ إحدى هذه المحطات، المبنية قرب مدينة سانت بطرسبرغ، ستسمح للجيش باكتشاف الصواريخ الآتية عبر الحدود والممتدة من أوروبا الغربية الى القطب الشمالي.

وتم تصميم المحطات لملي الثغرات الموجودة في قدرات الإنذار المبكر لدى الجيش الروسي بسبب تفكك الإتحاد السوفياتي وكذلك للتقليل من إعتماها على هذه القدرات من الجمهوريات السوفياتية السابقة، بحسب ما قال إيفانوف.

"لدينا خطط للاستمرار بإنشاء هذه المحطات حتى لا نكون معتمدين على أحد، بما في ذلك على حلفائنا"، قال إيفانوف قاصداً بكلامه بيلاروسيا. فقد كانت بيلاروسيا الحليف الأقرب لروسيا، وعمل البلدان على نظام دفاعي جوي مشترك، إلا أنّ العلاقات تآزمت بسبب نزاع حول أسعار الطاقة الروسية الى بيلاروسيا.

وتعتمد المجموعة الثلاثية الإستراتيجية الروسية حالياً على المعلومات المتجمعة من رادارات الإنذار المبكر في بارانوفيتشي في بيلاروسيا وموكافيشو وسيفاستوبول في أوكرانيا، وكذلك في غابالا في أذربيجان. وكان الجيش الروسي قد فقد إحدى هذه المحطات في سكروندي بلاتفيا. ولم يقل إيفانوف كم هو عدد محطات الأقمار الصناعية للإنذار المبكر التي يخطط الجيش لإنجازها ضمن خطة البرنامج، لكنه قال بأنّ هذه السنة وحدها ستشهد حصول القوات المسلحة على 4 محطات للأقمار الصناعية وإطلاق أربع آليات من المصانع الدفاعية الوطنية.

وللعمل بشكل أكبر على التقليل من الإعتما على مواقع خارج روسيا، سيستمر الجيش الروسي بإنفاق مليار روبل سنوياً لبناء قاعدة جديدة لأسطول البحر الأسود، والذي تقع قاعدته حالياً في كريمة بأوكرانيا طبقاً لإتفاقية تنتهي صلاحيتها في العام 2017.

وسيكون الجيش الروسي أقل إعتماً أيضاً على عمليات إطلاق أقمار صناعية ثقيلة الى مدارات محطات أرضية من محطة Baikonur Cosmodrome، التي تستأجرها روسيا من كازاخستان، ما إن يتم بناء منصات الإطلاق لسويوز-2 وصواريخ أنغارا في نقطة الإطلاق Plesetsk في منطقة Arkhangelsk، بحسب برنامج التسليح.

كما أنّ البرنامج يوفر للخطة الإحترازية 50 نسخة معدلة متحركة، على الأقل، من صواريخ Topol-Ms، وكذلك عشرات من النسخ المعدلة لهذه الصواريخ الباليستية العابرة للقارات المطمورة تحت الأرض والمجهزة للإطلاق. فهذه الصواريخ (ICBM)، المسيّرة والمتحركة، من الصعب إكتشافها. إلا أنّ الجيش ليس مهتماً جداً بدعم العنصر الأساسي المحرك للقوة الصاروخية الإستراتيجية التي قد تعيد إحياء بناء أنظمة (ICBM)، المنقولة بالقطار والمصمّمة والمنتجة في أوكرانيا في الحقبة السوفياتية، بحسب ما قال الوزير.

سنشهد هذه السنة وحدها إنجاز 17 صاروخاً من هذه الصواريخ الباليستية العابرة للقارات (ICBM)، قال الوزير. وبعملية مقارنة، فإن الجيش كان قد حصل على حوالي 10 من هذه الصواريخ أو أقل سنوياً في الفترة الأخيرة.

وفي السنوات العديدة المقبلة، سنشهد أيضاً إستمرار الثلاثية النووية الإستراتيجية بتشغيل 50 من قاذفات القنابل TU-160 و TU-95 الطويلة المدى، والحصول على محطات إنذار مبكر جديدة على الحدود الروسية، بحسب ما قال إيفانوف.

وبالإضافة الى الصواريخ الباليستية العابرة للقارات ICBM و Topol-Ms الجديدة، فإنّ الجيش الروسي مهياً أيضاً للحصول على صواريخ بالستية يتم إطلاقها من غواصة Bulava (SLBMs). وعلى كل حال، فقد تم تأجيل هذا التدبير بعد سلسلة من التجارب الفاشلة، مما يطرح أيضاً تأجيل تفويض القيام ببناء جيل جديد من الغواصات النووية.

إنّ الزيادة في نسبة إنجاز الصواريخ النووية غير كافٍ لإستبدال صواريخ ICBM التي يحتاج الجيش لإزالتها من الخدمة الفعلية في السنوات الخمس المقبلة، "لكنها لا تزال تسمح بالمحافظة على القدرة العسكرية الإستراتيجية للجيش بمستوى مقبول"، بحسب تقديرات سافرانسك.

وقد وافق بوكهوف من مركز CAST على ذلك قائلاً: "ليس هناك من كلام حول أي نوع من التماثل أو التكافؤ الوهمي بين الولايات المتحدة وروسيا بهذا الموضوع، إلا أنّ القوة النووية لا تزال كافية لتجاوز الدفاع الصاروخي".

وعلى كل حال، وبحسب المجلة الأسبوعية Nezavisimoye Voyennoye Obozreniye (وهي مراجعة نقدية عسكرية مستقلة)، فإنّ نسبة تفويض التسلح الجديد "لا يتقاطع والتهديدات الحقيقية". وقد أيدت النشرة الأسبوعية العسكرية الصادرة في 9 شباط، تقديرات إيفانوف بأنّ حوالي 45% من التسلح الموجود سيكون قد تم إستبداله بحلول 2016، لكنها إحتجت بأنّ عدداً من الأنظمة القديمة الباقية قد تنهار، مما قد "يؤدي، بشكل محتمل، الى نقص بالتسلح".

إنّ البرنامج العسكري الجديد لروسيا يأتي في الوقت الذي تتحرك فيه الولايات المتحدة بخطوط لوضع أنظمة دفاعية صاروخية في بولندا والجمهورية التشيكية- نوايا وضعت روسيا على الحافة وحثتها، بإعتقاد الكثيرين، على نشر التفاصيل الدقيقة للبرنامج الدفاعي الجديد لموسكو.

وفي حين تدعي واشنطن أنّ المنصات البولندية والتشيكية المخطط لها هي بقصد الدفاع ضد الصواريخ التي تطلقها إيران أو كوريا الشمالية، تدعي موسكو بأنّ القصد الحقيقي له علاقة أكبر بالترسانة النووية لروسيا. وقد هاجم وزير الدفاع سيرغي إيفانوف، مرة أخرى، الدرع الدفاعي الصاروخي للولايات المتحدة على هامش مؤتمر أمني عقد في ميونيخ في 11 شباط، كما دعا الى إلغاء معاهدة القوة النووية للمدى المتوسط المعقودة في العام 1987 بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي، والتي عملت على التخلص من الصواريخ المتوسطة المدى. ووصف المعاهدة بأنها "من مخلفات الحرب الباردة".